الفصل الثالث عشر

دراسة جغرا استرتيجية لمناطق وسط آسيا والقوقازوقزوين

الدكتور

هيثم الكيلاني

عميد وسفير سابق، باحث في الشؤون الاستراتيجية
والسياسية والعسكرية، دمشق

دراسة جغرا استرتيجية لمناطق وسط آسيا والقوقاز قزوين

د. هيثم الكيلاني(*)

تهدف هذه الورقة إلى البحث بإيجاز في التطورات الجاريَّة في مناطق وسط آسيا والقوقاز قزوين، وهي مناطق لا تزال في حالة «سيولة»، ولهذا فإن أي تقويم أو أي تنبؤ مستقبلي يتصف بهذه الصفة، وستقدم الورقة نُبْذَة تاريخية، ثم تسعى إلى تحديد نطاق جُغْرَافي، مع إشارة إلى المشكلات القائمة في تلك المناطق، وإلى الثروات الطبيعية فيها، واستراتيجيات القوى الدُّوليَّة والإقليميَّة، وبخاصة دول منطقة الشرق الأوسط، وينتهي البحث بإشارة إلى وضع الأمة الإسلامية في إطار الصراع في هذه المنطقة.

أولاً: نبذة تاريخية:

مع تفكك الاتحاد السوفييتي في أواخر عام ١٩٩١م (ديسمبر)، تأسست رابطة الدول المستقلة (الكومنولث ـ مؤتمر الماآتا) في ٢٠/ ١٢/ ١٩٩١م من الدول التي وُلدت من انفراط عقد الاتحاد السوفييتي، وبذلك نشأت ٦ دول إسلامية في وسط آسيا والقوقاز، هي: كازاخستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، تكرمانستان، طاجيكستان، أذربيجان، وذلك على أسس الحفاظ على السيادة والمساواة والمشاركة الطوعية، وقد وضعت دول المنظمة ـ كأولوية أولى ـ مُهِمَّة تنمية العلاقات مع روسيا مع سائر أعضاء الكومنولث. وأخذت الدول الأعضاء بعد تحقيق السيادة والاستقلال بتطوير اقتصادياتها الوطنية التي عرضت لها هزات عنيفة.

وإلى جانب هذا التنظيم الجديد؛ وقَّعت أربع دول منه؛ هي روسيا الاتحادية، وروسيا البيضاء، وكازاخستان، وقيرغيزستان (قيرغيزيا) في آذار/ مارس ١٩٩٥م، ومنذ عام ١٩٩٦م شهدت العلاقات بين روسيا الاتحادية وأذربيجان تغيرات تصاعدية في (المال) الاقتصادي؛ حيث وقَّعا على ٦ اتفاقات تتضمن إعلاناً للتعاون في استغلال ثروات بحر قزوين، وفيه أن الوضع القانوني لهذا البحر يُعد طبقاً لاتفاق الدول المشاطئة، كما قررت روسيا الاتحادية وكازاخستان إنشاء خطوط لنقل النفط من بحر قزوين إلى الميناء الروسي «وفورسيسك»، وصاغت هاتان الدولتان مع روسيا البيضاء وجورجيا اتفاقية خاصة بإقامة نظام دفاع مشترك.

وتعاني دول الكومنولث ـ مع اختلاف فيما بينها بشأن نوع المعاناة وحجمها ـ من الاختلافات الوظيفية، وبخاصة عندما لا تنطبق التركيبات الاجتماعية الإثنية مع حدود الدول، ففي كل دولة أقوام متنوعة، على

(*) عميد وسفير سابق، باحث في الشؤون الاستراتيجية والسياسية والعسكرية، دمشق.

الرغم من وجود أكثريَّة من قوميَّة معينة، وتختلف نسبة تلك الأكثرية ما بين دولة وأخرىٰ، إضافة إلىٰ وجود أقليات روسية في جميع تلك الدول، وفيما يلي قائمة بالدول الإسلامية الست في وسط آسيا والقوقاز من حيث السكان وحجم القوات المسلحة:

الدولة	السكان بالمليون	القوات المسلحة (بالألف)
كازاخستان	١٦,١١٥	٦٠ + ٢٣٧ في الاحتياط
أوزبكستان	٣٤,٥٧٦	٥٥
قيرغيزستان قيرغيزيا	٤,٧٣٣	١١ + ٥٧ في الاحتياط
تركمانستان	٤,٤٥٠	١٨
طاجيكستان	٦,٢٢٥	٦
أذربيجان	٧,٢٨٤	٧٢ + ٣٠٠ في الاحتياط

وقد سلكت هذه الدول مسلك الأنماط غير المعتادة للتنمية، وبخاصة أنها ورثت من الاتحاد السوفييتي السابق مفهومات كثيرة تتعلق بالمساواة وإعادة توزيع الثروة ضمن المجتمعات والحروب العادلة، وغيرها من المفهومات، إضافة إلىٰ حالة الفقر الشديد؛ ما أدىٰ إلىٰ انتشار تجارة المخدرات وتجارة السلاح والتهريب، والمشكلة هي أن الأيديولوجية السياسية التي حلت محل الماركسية في دول وسط آسيا والقوقاز وقزوين؛ توصف بأنها «سلطوية علمانية» تأخذ بفلسفة السوق الحر، وقد رأت النخبة الحاكمة في دول هذه المناطق أن هذه السلطوية العلمانية هي السبيل الوحيد للحفاظ علىٰ الدولة قائمة وموحدة.

لهذا شهدت مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين وجود عدد من «اللاعبين» المؤثرين في سياسات ونهوج هذه المناطق، وأهم هؤلاء اللاعبين المؤثرين: روسيا الاتحادية، والغرب بجميع أطرافه (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، والصين، وتركيا، وإيران، والدول الإسلامية، ومنها دول منطقة الشرق الأوسط و(إسرائيل) وغيرها؛ إضافة إلىٰ الشركات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات، وبخاصة ما يتعلق باستثمار ثروات هذه المناطق؛ ومنها النفط والغاز. وجميع هؤلاء اللاعبين المؤثرين يسعون إلىٰ الحصول علىٰ مكاسب اقتصادية وميزات سياسية واستراتيجية؛ وبخاصة أن الانتقال من حالة نظام حكم شمولي إلىٰ نظام حكم آخر قوامه الاستقلال والتحرير، وإنشاء دول ـ يُولِّد مشكلات وصراعات متعددة ومتنوعة؛ أبرزها وأولها هو تأسيس «الدول المستقلة»، وتطوير مفهوم الهوية القومية.

ثانياً: النطاق الجغرافي للمنطقة

إذا كان وسط آسيا ـ وهناك أدبيات عربية وأجنبية تطلق على هذه المنطقة مصطلح آسيا الوسطى ـ مُؤَلفاً من دول إسلامية خمس ذات حدود معروفة، هي كازاخستان أوزبكستان قيرغيزستان تركمانستان طاجيكستان؛ فإن منطقة القوقاز مكونة من عدد من الدول (إحداها إسلامية هي أذربيجان)، ومن مقاطعات أو ولايات أو إثنيات هي موضع تنازع، وعلى هذا؛ فإن منطقة القوقاز تشمل في الوقت الحاضر: أذربيجان، أرمينيا، جورجيا، جزءاً من جمهورية أوسيتيا (من روسيا الاتحادية ومن جورجيا)، شيشينيا (جمهورية الشيشان chechnyaمن روسيا الاتحادية)، داغستان (من روسيا الاتحادية)، وفي وسط القوقاز سلسلة جعلت القوقاز ينقسم إلى منطقتين شمالية وجنوبية، وتمتد السلسلة إلى مسافة ١٢١٠ كم من البحر الأسود إلى بحر قزوين.

ومن المعروف أن بلدان هاتين المنطقتين (وسط آسيا والقوقاز) تواجه تحديات متنوعة صعبة، وإذا كانت جميعها منهمكة في تأسيس (الدولة) وتطوير القوانين والأنظمة؛ فإن بعضها يواجه حروباً أهلية أو جُوَارِيَّة لم تتم تسويتها نهائياً، كما أن بعضها يتضمن صراعات كامنة.

وأوزبكستان هي أول دولة من وسط آسيا، ترتبط منذ تموز/ يوليو ١٩٩٩م باتفاقيَّة شَرَاكة وتعاون استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفتح أمام هذه الدولة آفاقاً مع الدول الصناعية.

جاء الشكل الآخر من التطور من كازاخستان؛ إذ سعت إلى إنشاء مؤتمر للتفاعل وبناء الثقة في آسيا Conference on Interaction and Confidence Building in A(CICA)؛ بهدف إقامة مشروع مماثل لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وقد تحركت كازاخستان إلى بناء هذا التنظيم في إثر تصاعد خلافها مع روسيا الاتحادية في عام ١٩٩٤م بشأن مستقبل كومنولث الدول المستقلة، وقد تم عقد عدة اجتماعات لمجموعات عمل ضمت ١٦ دولة؛ منها مصر وفلسطين وإسرائيل ـ وإن كان اشتراك فلسطين بصفة «مراقب» ـ، ولا يزال الأمر حتى اليوم يدور في إطار مشروع «إعلان المبادئ حول العلاقات بين دول المؤتمر»؛ بشأن المساواة في السيادة، والامتناع عن استعمال القوة والتهديد باستعمالها، واحترام التكامل الإقليمي للدول الأعضاء، والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وبناء نظم لضبط التسلح، ونزع السلاح، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، واحترام حقوق الإنسان، والتنوع الثقافي والديني.

ثالثاً: مشكلات بحر قزوين ومنطقة القوقاز

في إطار تفكك الاتحاد السوفييتي انبثقت عدة صراعات في منطقة القوقاز، تضرب بجذورها نحو تراكمات تاريخية وتعقيدات إثنية؛ إضافة إلى البعد الديني والبعد النفطي القوقازي. وتُعَدُّ قضية النزاع بشأن إقليم (ناجورنو كاراباخ) بين أذربيجان وأرمينيا؛ من هذا النوع من الصراعات، وتبلغ مساحة الإقليم حوالي ٤٤٠٠ كم، وتمتاز منطقة القوقاز بموقعها المِفْصَلي بين آسيا وأوروبا ـ ويطلق على المنطقة الشرقية من أوروبا ـ المنطقة الغربية من آسيا ـ مصطلح «أوراسيا»؛ مما جعلها ممراً أو مقراً لأقوام عدة على مر العصور، وكان ستالين أعلن في عام ١٩٢٣م أن (ناجورنو كاراباخ) تشكل جزءاً من أذربيجان، لكن أرمينيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي احتلت (ناجورنو كاراباخ)، ولا تزال الهُدْنة المقررة منذ ١٢/ ٥/ ١٩٩٤م قائمة بين البلدين، ولا تزال المفاوضات بينهما تجري بإشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتطالب أذربيجان بخروج أرمينيا من الأراضي الأذربيجانيَّة، والبحث في مسألة الإقليم بوصفه جزءاً من دولة أذربيجان، مع العلم أن موسكو ترفض أي انفصال أو أي حركة انفصالية، وترى ضرورة عودة (ناجورنو كاراباخ) إلى جمهورية أذربيجان؛ في حين أن الولايات المتحدة تعمل، ولو خُفْية، من أجل إبعاد أذربيجان عن روسيا الاتحادية؛ إذ إن واشنطن تستند إلى اتفاقية استثماريَّة نفطيَّة عقدتها مع أذربيجان.

إلى جانب قضية (ناجورنو كاراباخ) تبرز قضية بحر قزوين ذات الأهمية الفائقة؛ لأنها تتعلق بثروات البحر ومنطقته، وبخاصة ما فيه من نفط وغاز، ويُفْهَم من مصطلح «منطقة قزوين» تلك المساحات التي تمتد عبر وسط آسيا من أذربيجان في الغرب إلى حدود المناطق الصينية في الشرق، ومن سهول روسيا شمالاً إلى مداخل إيران جنوباً وأفغانستان في الجنوب الشرقي، وتضم المنطقة ـ من قبيل الاصطلاح وليس التحديد الجُغْرَافي ـ الدول الخمس التي أشرنا إليها بوصفها دولاً مشاطئة للبحر.

وبحر قزوين مالح، يقع تحت مستوى سطح البحر، ويُعَدُّ أكبر جسم مائي داخلي ـ أي مغلق ـ في العالم، ويقع شرق جبال القوقاز، تحده شمالاً كازاخستان، ومن الجنوب الشرقي تركمانستان، ومن الجنوب إيران، ومن الجنوب الغربي أذربيجان، ومن الغرب روسيا الاتحادية، وتبلغ مساحة سطحه ٣٧١ ألف كم٢، وأطول امتداد فيه يبلغ ١٢٠٠كم، وعرضه ٢٠٩ كم، وتصب فيه أنهار عدة؛ أهمها (الفولجا) و(الأورال)، وعلى شواطئه موانئ كثيرة؛ منها باكو (أذربيجان)، كراستوفودسك (تركمانستان)، ماخاشكالا، استراخان (روسيا الاتحادية)، بندر (إيران)، وثمة إمكانية لاستغلال ثروات هذا البحر بواسطة مشتركة بين الدول المشاطئة (وعددها ٥)؛ في إطار جعل البحر منطقة منزوعة السلاح، أو مجردة منه.

ويُذْكَر أن إيران كانت متفقة مع أذربيجان في إطار «كونسورتيوم» دولي للنفط، وكانت حصة إيران في

هذا الكونسورتيوم تبلغ ٥ ٪ فقط، ولكن أذربيجان بضغط من الولايات المتحدة ألغت اتفاقيتها مع إيران، وزادت حصة تركيا في الكونسورتيوم من ٥ ٪ إلى ٦,٧٥ ٪؛ مع العلم أن إيران وقفت إلى جانب أذربيجان في حربها مع أرمينيا، واستقبلت أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ أذري.

أيدت روسيا الاتحادية وضع نظام قانوني لاستخدام ثروات بحر قزوين، وهي ترى أن قزوين بُحَيرة وليس بحراً؛ أي لا ينطبق عليه قانون البحار الصادر من الأمم المتحدة في عام ١٩٨٢م، ويعني هذا أن أي ترتيبات تتعلق بإنتاج النفط والغاز في قزوين يجب أن تنال موافقة الدول المشاطئة، وتدل التقديرات على أن الأجزاء الغربية والشرقية والشمالية من بحر قزوين تحتوي على نفط احتياطي مقداره ١٥٠ مليون برميل؛ أي ١٦ ٪ من الاحتياطي العالمي، أما الغاز ففي البحر نحو ٧٥ ترليون م٣؛ أي ٥٣ ٪ من الاحتياطي العالمي.

رابعاً: الحروب الشيشانيَّة

تشكل الحرب التي تشنها روسيا الاتحادية على شيشينيا حلقة من مسلسل الصراع الذي بدأ أكثر من قرنين بين روسيا وشيشينيا، وذلك في إطار رغبة الروس - سواء في الحكم القيصري قبل الثورة البلشفية، أو في عصر الاتحاد السوفييتي، أو في عصر ما بعد الاتحاد السوفييتي - في السيطرة على منطقة القوقاز، حيث توجد من بين مكوناتها شيشينيا (جمهورية الشيشان)، ويُعَدُّ الشيشان من أقدم الأقوام الموجودة في القوقاز، وقد وصل إليهم المد الإسلامي في القرن الأول الهجري (القرن السابع الميلادي).

ولكن الشيشان بسبب موطنهم الجبلي ظلوا شبه منعزلين، وكانت الثورة البلشفية في عام ١٩١٧م وعدت الشيشان بأن عقائدهم وعاداتهم ومؤسساتهم القومية والثقافية (حرة ومصونة)، وقبل أن تحتل قوات الثورة العاصمة الشيشانية «جروزني» برزت حركة تدعو إلى تشكيل دولة إسلامية في شمالي القوقاز، وبعد أن شكلت الثورة البلشفية «جمهورية الشيشان الأنجوش» في عام ١٩٣٦م؛ عادت فألغتها في عام ١٩٤٤م، ووزعت أراضيها على عدة جمهوريات، ورُبط جزء كبير منها بموسكو مباشرة، حتى إذا تفكك الاتحاد السوفييتي أعلنت جمهورية الشيشان نفسها في ٢٧/ ١١/ ١٩٩٠م دولة مستقلة وذات سيادة، وقد شنت القوات الروسية هجومها على شيشينيا في الشهر الأخير من عام ١٩٩٤م.

وفي ٣١/ ٨/ ١٩٩٦م وقَّعت روسيا الاتحادية وشيشينيا معاهدة سلام، ينال فيها الشعب الشيشاني حق تقرير المصير؛ بيد أن روسيا انقلبت على المعاهدة، وشنت حربها ضد الشيشان؛ تلك الحرب التي لا تزال مشتعلة حتى الآن.

قررت موسكو أنها تواجه «الخطر الأصولي الإسلامي الإرهابي»، وأنها تحارب الإرهاب، وأن القضية الشيشانية قضية داخلية تهم روسيا الاتحادية وحدها.

كانت الدول الإسلامية، خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، قد أيدت استقلال شيشينيا، في حين أن بعض الدول العربية، وهي دول إسلامية، وقفت موقفاً حيادياً في القضية، كما أن بعضها سعى إلى الحفاظ على مصالحه مع موسكو. أما تركيا، وهي دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي الناتو، فقد كان موقفها مؤيداً للشيشان حتى عام ١٩٩٦م، ثم حدث تقارب سياسي وتبادل تجاري مع روسيا الاتحادية ووقَّع البلدان على «إعلان مكافحة الإرهاب»، وكان الأمين العام للناتو قد صرح قبل ذلك أن الحرب في شيشينيا شأن داخلي، وكانت قمة شمالي الأطلسي في إستانبول ٢٠٠٠م قد منحت الاتحاد الروسي التأييد لوحدة أراضيه، وحقه في محاربة الإرهاب.

خامساً: النفط والغاز

على الرغم من ولادة الكومنولث إثر انهيار الاتحاد السوفييتي؛ لم تستقر روسيا الاتحادية على منهج استراتيجي إلا في عام ١٩٩٥م، بعد أن أخذ الكثير من دول الكومنولث (أوكرانيا، أذربيجان، أوزبكستان، تركمانستان) تنشئ الجسور مع بعض البلدان الغربية هادفة إلى إنشاء تحالفات مع بلدان أكثر تطوراً من روسيا، وهكذا نشأ تنافس سياسي واقتصادي وتِقَنيّ (تكنولوجي)؛ اشتركت فيه عواصم أوروبية وآسيوية إلى جانب موسكو، وكان النفط والغاز واستثمارهما يجسدان أكبر مظهر من مظاهر التنافس، وكان من الطبيعي أن تؤكد الدول المشاطئة لبحر قزوين أحقيتها في استغلال موارد هذا البحر، وتوصيفه القانوني بأنه «بحيرة» أو«بحر مغلق».

ولا تخفي موسكو قلقها من محاولات واشنطن الرامية إلى ترسيح نفوذها في المحيط الروسي الجغرافي، فهي لم تكتف بمنطقة وسط آسيا، بل مدَّت نفوذها إلى القوقاز وقزوين، وتَعُدُّ موسكو هاتين المنطقتين ذاتَيْ أهمية جغرااستراتيجية لأمنها القومي؛ إضافة إلى أن خطوط الأنابيب الحالية الخارجة من منطقة بحر قزوين تمر في الأراضي الروسية؛ إمَّا عبر القوقاز إلى البحر الأسود، وإما عبر أوكرانيا إلى أوروبا الغربية. وتزايدت الضغوط عندما جرى قطع الممر الرئيس من أذربيجان إلى البحر الأسود؛ بسبب الحرب الروسية في شيشينيا.

ولهذا تشهد منطقة بحر قزوين والقوقاز ووسط آسيا صراعاً بين الدول الكبرى؛ وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ لكي تضمن لنفسها حصة في ثروات هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز، والممرات التي ستسلكها أنابيب هذين الموردين. ويقدِّر الخبراء أن المنطقة في عام ١٩٩٥م كانت تنتج ١٧٠ ألف برميل يومياً (٤٤ مليون طن في السنة)، أما بحلول عام ٢٠١٠م؛ فإن الشركات الغربية ستزيد الإنتاج إلى حوالي ٤,٥ ملايين برميل يومياً؛ أي بزيادة تُقَدَّر بأكثر من ٥٠٠ ٪ في ١٥ عاماً، وحينما يحدث ذلك فإن إنتاج المنطقة سيمثل ٥ ٪ من الإنتاج العالمي؛ أي ١٠ ٪ من إجمالي النفط المنتج خارج دول منظمة الأوبك. أما الغاز، فيقدر الخبراء احتياطيه في (أذربيجان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان) بأكثر من ٢٣٦ تريليون قدم مكعب، ولهذا تتنافس الشركات الأميركية والأوروبية والروسية وغيرها على استثمار هاتين الثروتين الكبيرتين (النفط، والغاز)؛ حاملة معها توجهات دولها السياسية والاستراتيجية.

وتسعى الولايات المتحدة إلى إدخال (إسرائيل) إلى المنطقة؛ من أجل محاصرة روسيا، والسيطرة على ثروات المنطقة، وهي تهدف إلى إقامة تحالف بين جورجيا وأذربيجان وتركيا، بعد إدخال الأولى والثانية في حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، كما تمكنت من عقد صفقات تجارية كبيرة، واحتكار التنقيب عن النفط والغاز واستثمارهما في أذربيجان وكازاخستان، ولقد اتضح أن الولايات المتحدة تسيطر على أكثر من ٤٠ ٪ من حقول

النفط والغاز في هذه المنطقة، وتعمل الآن على رفع هذه النسبة.

وإذا كانت ممرات هاتين الثروتين نحو التصدير ـ أي إلى العالم الخارجي ـ تشكل الصعوبة الأولى؛ فإن هناك توجهات متعددة لتجاوزها؛ منها أن يتم نقل النفط والغاز عبر إيران، فهو أقل تكلفة بما يساوي ٢٠ ٪؛ بيد أن التوجه الأمريكي نحو عدم اعتماد إيران ممراً لأسباب سياسية؛ يؤدي دوراً مهماً في اتخاذ القرار المناسب.

وثمة رأي ثان جوهره تأييد الطريق الروسي؛ حيث يمكن لأنابيب النفط والغاز أن تربط المنطقة بأسواق العالم عبر الأراضي الروسية (جمهوريتي داغستان وشيشينيا)، ولكن الخشية هي من احتمال استخدام روسيا الاتحادية ـ إذا ما غدت قوة عالمية معادية للغرب ـ الأنابيب وسيلة للابتزاز الجغرااستراتيجي.

وهناك رأي ثالث يرى أن يشمل خط الأنابيب (قازاقستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وأذربيجان، وجورجيا)، ويستقر على شواطئ البحر الأسود.

أما الرأي الرابع فإنه يجعل خط الأنابيب يصب في المحيط الهندي مروراً بأفغانستان وباكستان، وعلى هذا؛ فإن بعد آبار النفط والغاز في وسط آسيا والقوقاز وبحر قزوين عن مواقع الاستهلاك ـ يشكل صعوبة أمام الاستثمار؛ إضافة إلى ارتفاع نسبة الكبريت في نفط المنطقة، وإلى نسبة تكلفة البرميل بصورة عامة، ففي حين أن تكلفة برميل النفط القزويني تبلغ خمسة دولارات تقريباً؛ فإن تكلفته في الخليج العربي تبلغ بصورة عامة دولاراً ونصف دولار، في حين أن تكلفة برميل نفط بحر الشمال تبلغ ١٣ دولاراً، وفي سيبيريا ٦ دولارات.

إن نقل نفط المنطقة إلى أماكن قريبة من الأسواق الدولية يكلف أكثر مما يكلفه في مناطق الإنتاج الأخرى، ففي عام ١٩٩٩م مثلاً بلغت تكلفة برميل نفط قزوين نحو ١٠ دولارات؛ ما جعل الربح المتوقع يتبخر، ولهذا فمن المنتظر أن ينجم عن أي انخفاض محسوس في أسعار النفط العالمية ـ توقف أو بطء في الاستثمارات النفطية في منطقة قزوين.

سادساً: استراتيجيات القوى الدولية

١ ـ روسيا الاتحادية:

إذا كانت مناطق وسط آسيا والقوقاز وبحر قزوين مواقع ثروات طبيعية، وبخاصة النفط والغاز؛ أي أنها أصبحت ذات أهمية استراتيجية في نظر القوىٰ الكبرىٰ العالمية؛ وبخاصة الولايات المتحدة ـ فإن الإصرار علىٰ محاربة الشيوعية، وعدم السماح بعودة الاتحاد السوفييتي أو ما يشبهه إلىٰ الوجود؛ جدٌّ واضح في استراتيجيات حلف الأطلسي (الناتو)، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. فإذا أضفنا إلىٰ ذلك المنطقة التي تضم (تركيا، وأفغانستان، وباكستان، والهند، والصين)؛ فإننا نصبح أمام كتلة استراتيجية كبيرة تجذب اهتمام الدول وتنافس التكتلات والدول التي أشرنا إليها؛ إضافة إلىٰ روسيا الاتحادية واليابان وغيرهما.

فروسيا الاتحادية هي الوريثة الأولىٰ والرئيسة للاتحاد السوفييتي المنحل، وتقضي مصالحها الاستراتيجية بأن تمد سيطرتها علىٰ الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي السابق.

وهي تقوِّم الوضع بأن هذه الدول الجديدة تدخل في مشمولاتها؛ وبخاصة في الإطارات الثلاثة: السياسية والاقتصادية والأمنية، وتأخذ هذه المقولة دلالة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار نسبة السكان الروس (في كازاخستان: ٣٧٪ روسي، في قيرغيزستان ٢١٪ روسي) إلىٰ مواطني إثنيات دول الكومنولث.

ومن المعروف أن روسيا الاتحادية أعادت تشكيل سياستها الخارجية في عام ١٩٩٦م، وهدفت في صوغها إلىٰ العمل للتكيف مع الغرب ـ بصورة عامة ـ، وتوفير مسار التكامل ضمن إطار منظمة الكومنولث، وفي الوقت نفسه تستند السياسة الخارجية الروسية، وبخاصة تجاه وسط آسيا والقوقاز وقزوين، إلىٰ المذهب العسكري الروسي الذي ينطلق من الأسس الآتية:

١ ـ أن روسيا الاتحادية بوصفها قوة دولية من القوىٰ الكبرىٰ؛ تحمل مسؤوليات إقليمية وعالمية.

٢ ـ أراضي الاتحاد السوفييتي السابق ساحة جغرااستراتيجية لروسيا الاتحادية؛ فيها مصالح خاصة.

٣ ـ لروسيا الاتحادية جاليات كثيرة في دول الكومنولث، ويبدو أن بعض دول وسط آسيا والقوقاز وقزوين تحتاج إلىٰ مساعدة القوات المسلحة الروسية، وبخاصة أن بينها مشكلات إقليمية وحدودية، وأن بعض هذه الدول لا تملك قوات مسلحة خاصة بها.

وتأمل روسيا الاتحادية في الحفاظ علىٰ وجودها وتأثيرها في المناطق المذكورة، ولكن المشكلات الاقتصادية والضعف السياسي أعاقا التحرك الروسي، وبخاصة في مواجهة التأثير الأجنبي المتزايد في هذه المناطق، والنفوذ الأمريكي تحديداً؛ بيد أن التدخل الروسي في طاجيكستان سبب اضطرابات بين الطاجيك والأوزبك

الذين يعيشون في طاجيكستان (ونسبتهم ٢٥ ٪)، وهكذا ظهر التدخل الروسي وكأنه يسبب عدم الاستقرار. يضاف إلى ذلك كله أن الانسحاب الروسي من المناطق المذكورة قد يؤدي إلى حدوث فراغ قوة بسبب عدم الاستقرار بصورة عامة.

ولروسيا الاتحادية مصالح ذات أهمية بالغة في منطقة بحر قزوين؛ إضافة إلى خوفها من أن يوسع الشيشان سلطانهم حتى داغستان. ولا يخفى أن هذه المنطقة تشمل أوزبكستان التي لها حدود مع كازاخستان وتركمانستان وأفغانستان، وهذا ما دعا روسيا الاتحادية إلى أن تجري مناورات الكومنولث عام ٢٠٠١م في منطقة قزوين؛ حيث اشتركت ٧ دول أعضاء في الكومنولث هي: كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أرمينيا، أوكرانيا، بيلوروسيا، وروسيا الاتحادية.

لقد عقدت موسكو عدة تحالفات مع دول المنطقة؛ نظراً إلى ازدياد أهمية منطقة قزوين، وتعاظم التنافس فيها، وبخاصة بعد أن قوي التيار الذي يطالب بالوجود الغربي؛ لاتقاء أي تدخل روسي محتمل إلى جانب الإلحاح بشأن الحصول على الاستثمارات والتِّقْنية (التكنولوجيا) الغربية، وهذا ما حدا بأحد الجنرالات الروس إلى الخشية من هبوب عاصفة صحراء جديدة تنطلق من شواطئ بحر قزوين.

٢ـ البلدان الغربية والولايات المتحدة

تقرر البلدان الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، أن مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى المصالح الغربية، ومما يزيد في أهمية هذه المناطق في المفهوم الأمريكي؛ أن بعض دولها تضم أسلحة نووية، وترى الولايات المتحدة ضرورة نزعها.

فقد كانت كازاخستان مثلاً مكاناً لنشر الاتحاد السوفييتي السابق أسلحة نووية استراتيجية، سواء حملتها صواريخ باليستية أو طائرات قاذفة. أما الأسلحة النووية التكتيكية فقد كانت موزعة بين جمهوريات وسط آسيا (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان)، كما أن في هذه الجمهوريات ـ حينما كانت مَشْمُولة بالاتحاد السوفييتي السابق ـ مصانع أو مختبرات لإنتاج المواد القابلة للانشطار.

وتسعى البلدان الغربية (الاتحاد الأوروبي، وحلف شمالي الأطلسي، والولايات المتحدة) إلى زيادة استثماراتها في المناطق المذكورة، وبخاصة في أذربيجان وأوكرانيا وأوزبكستان، وتركز على تعاون دفاعي وأمني مع كازاخستان، وأوزبكستان، وتخطط لإدماج دول هذه المناطق تدريجيّاً في الاقتصاد العالمي، ولهذا تواصل الولايات المتحدة مساعيها للتغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري في شؤون المناطق المذكورة، وبخاصة بعد أن وقَّعت شركات أمريكية مثل شركة (شيفرون) النفطية عقداً مع كازاخستان ١٩٩٣م قيمته ٢٠ مليار دولار لمدة ٢٠ عاماً لاستكشاف النفط، كما وقَّعت عقوداً وصفقات مع عدة دول في تلك المناطق، وفعلت الشيء نفسه عدة دول وشركات غربية.

وتجدر الإشارة هنا إلىٰ أن الولايات المتحدة استغلت أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن؛ من أجل أن تزيد مساعيها للتغلغل بمختلف أنواعه في بلدان وسط آسيا والقوقاز وقزوين، وبخاصة أن الإدارة الأمريكية ترىٰ أن الأمراض الاجتماعية والفساد والفقر؛ تشكل أرضاً خصبة للتطرف وتكوين الشبكات الإرهابية، والاتجار بالمخدرات والأسلحة؛ مما ينتج عنه تأثيرات سلبية في روسيا وأوروبا ومناطق أخرىٰ.

في الوقت نفسه تحظىٰ الشركات الأمريكية بحصة كبيرة في بلدان بحر قزوين، فهي تهدف إلىٰ نقل النفط والغاز من تلك البلدان إلىٰ الأسواق الغربية، وذلك بإنشاء خط أنابيب يمر عبر جورجيا وأذربيجان، وخط آخر لنقل الغاز يمر تحت سطح بحر قزوين من تركمانستان إلىٰ أذربيجان فجورجيا ليصل إلىٰ تركيا، ويُذكر في هذا المجال أن أذربيجان وقَّعت في عام ١٩٩٤م اتفاقيات مع ثماني شركات أمريكية وبريطانية للتنقيب عن النفط في منطقة الجرف القاري داخل مياه بحر قزوين.

وقد بلغت قيمة تلك الاتفاقيات ٧,٤ مليارات دولار؛ بيد أن روسيا الاتحادية احتجت علىٰ ذلك، ورفضت تلك الاتفاقيات مؤكدة أن قزوين (بحيرة مغلقة)؛ مما يوجب الرجوع إلىٰ جميع الدول المطلة علىٰ شواطئها. وتمثَّل جواب الإدارة الأمريكية بأن زادت قروضها واستثماراتها بقصد مد خطوط أنابيب النفط والغاز حتىٰ تنتهي في ميناء جيهان التركي، وبذلك تستغني أذربيجان وغيرها من دول المنطقة عن المرور عبر أراضي روسيا الاتحادية، وعن خدمات الشركات الروسية. وهكذا يمكن القول: إن مصالح شركات النفط والغاز الأمريكية شكلت وتشكل ضغوطاً علىٰ الإدارة الأمريكية؛ للقيام بدور فعال في مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين.

ولذا ساق هذا الدور الإدارة الأمريكية ـ بعد أن وظَّفت أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م من أجل تحقيق استراتيجيتها في الهيمنة ـ إلىٰ أن تعلن الحرب علىٰ أفغانستان في ٧/ ١٠/ ٢٠٠١م، وإلىٰ أن تطور استراتيجيتها في مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين ضمن توجهين:

ـ **أولهما**: تحاشي إشراك إيران في أي مشروع استثماري في تلك المناطق.

ـ **ثانيهما**: تجنب تعزيز أي دور روسي في مشروعات تلك المناطق. وبخاصة أن الإدارة الأمريكية لا تزال تُقَوِّم الوضع في مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين بأنه في حالة «سيولة»؛ وهو ما يساعد علىٰ إعادة تنظيم تلك المناطق وفقاً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية.

وتُولِي الولايات المتحدة اهتماماً خاصّاً لإخلاء مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين من الأسلحة النووية، وبخاصة بعدما تبين أن في بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بعض الرؤوس النووية والتكتيكية؛ مثل: كازاخستان ٦٥٠ رأساً، أذربيجان ٣٠٠، أرمينيا ٢٠٠، تركمانستان ١٢٥، أوزبكستان ١٠٥، قيرغيزستان ٧٥، طاجيكستان ٧٥، وعلىٰ الرغم من أن هذه الجمهوريات قد اختارت لنفسها أن لا تكون دولاً

نووية؛ فإن هذا الاختيار يتطلب انقضاء بعض الوقت والإجراءات للتخلص من هذا الميراث.

ولأن الولايات المتحدة قبلت أن تكون روسيا الاتحادية الوريث الوحيد للاتحاد السوفييتي السابق؛ فقد دارت سلسلة من المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة وكل من الدول التي كانت سابقاً عضواً في الاتحاد السوفييتي المنحل؛ بهدف تكييفها مع معاهدة «ستارت ـ ١»، وتوقيعها معاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT)، وكان الكونجرس الأمريكي صدَّق على معاهدة «ستارت ـ ١» في ١/ ١٠/ ١٩٩٢م، وقد تم استكمال إزالة الرؤوس النووية الاستراتيجية في كازاخستان، وإرسالها إلى روسيا الاتحادية في نيسان / أبريل ١٩٩٥م، ومن أوكرانيا في آيار / مايو ١٩٩٦م، ومن روسيا البيضاء في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦م، وبذلك غدت روسيا الاتحادية الدولة النووية الوحيدة في أراضي الاتحاد السوفييتي السابق.

هذا إضافة إلى المساعي لجعل منطقة وسط آسيا منطقة خالية من السلاح النووي، فقد شهدت طشقند مؤتمراً دولياً (١٥ ـ ١٦/ ٩/ ١٩٩٧م) حضرته ٥٩ دولة و ١٦ منظمة دولية بقصد دراسة موضوع (وسط آسيا: منطقة خالية من السلاح النووي)، وقد تعهدت دول آسيا بالتعاون فيما بينها وبالتشاور مع الأمم المتحدة من أجل إعداد مشروع معاهدة تحقق هدف المؤتمر.

٣ ـ الصين:

الخشية من الصين لدى دول وسط آسيا والقوقاز وقزوين تتولد من عدة أسباب أهمها: أن نظام الحكم في الصين لا يزال يتبنى النظرية الماركسية، ثم إن للصين مطالب بأراض منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي؛ حينما كانت كازاخستان، وطاجيكستان، وقرغيزستان أجزاءً من الاتحاد السوفييتي السابق، يضاف إلى ذلك خشية الصين من أن تتأثر أقلية UIGHUR بما حصل عليه أتراك وسط آسيا من تحرير واستقلال.

لا شك أن الصين تسعى إلى حيازة حصة مهمة من نفط وسط آسيا والقوقاز، وبخاصة في كازاخستان، يضاف إلى ذلك أن علاقات بلدان وسط آسيا والقوقاز وقزوين بالصين قد تساعد على الحد من الهيمنة الروسية في هذه المناطق، ولهذا قبلت روسيا الاتحادية الدعوة الصينية لعقد ما يسمى «مجموعة شنغهاي» في ٢٦/ ٤/ ١٩٩٦م، وهي مؤلفة من: الصين، روسيا الاتحادية، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وهي تحالف بشأن الحدود المشتركة وصيانتها على أساس تعاون عسكري، وحماية التجارة العابرة للحدود بين هذه الدول، ومن المعروف أن النزعات الانفصالية تنتشر بين إثنيات هذه الدول، وهدف هذه المجموعة هو إيجاد آلية غرضها الحفاظ على استقلالية دول وسط آسيا، ودعم السيطرة الروسية والصينية في هذه المنطقة؛ في مواجهة الهيمنة الأمريكية، وهيمنة حلف الأطلسي، وأوروبا الغربية.

سابعاً: استراتيجيات القوى الإقليمية

١ ـ الدول العربية:

اقتربت بعض الدول العربية من دول مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين؛ دون أن تكون هناك سياسة عربية جماعية خططت لها جامعة الدول العربية، سواء في مجلس الجامعة أو الأمانة العامة، ولهذا ظلت المقاربة ذات طابع ثنائي؛ على الرغم من اعتراف جميع الدول العربية بدول المناطق المذكورة وإنشاء سفارات لها، وعلى الرغم من حث مجلس الجامعة الدول الأعضاء على تنشيط اتصالاتها بدول المناطق المذكورة، وفتح سفارات فيها، وإقامة مراكز ثقافية، وكانت بعض دول المنطقة ـ وبخاصة الدول الإسلامية ـ قد سعت إلى الاعتراف السياسي بها، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وطلب المعونات المالية العاجلة التي تساعدها على تجاوز أزماتها المعيشية ومشكلاتها الاقتصادية، وطلب المعونات التنموية التي تساعدها على تطوير مجتمعاتها اجتماعيّاً وثقافيّاً وعلميّاً واقتصاديّاً وتقنيّاً (تكنولوجياً).

وثمة اتجاه فكري وسياسي يرى أن الدول الإسلامية في مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين تعد من المنظور الجغرافي امتداداً طبيعيّاً لمنطقة الشرق الأوسط، فهي قريبة من الخليج العربي، ومتاخمة لتركيا وإيران، وتسودها الثقافة الإسلامية، وما توجهها نحو الشمال سوى إجبار فُرِضَ عليها حوالي سبعين عاماً لم يراع حقائق الجغرافيا والثقافة والتاريخ، ولهذا فإن الغلبة ـ كما يرى هذا الاتجاه الفكري السياسي ـ ستكون للتيار الإسلامي.

كانت مصر والمملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي طوَّرت علاقاتها مع بعض دول المناطق المذكورة، وبخاصة في مجالي التجارة، والثقافة، فقد أنشأت مصر في إطار وزارة الخارجية صندوقاً للتعاون التقني (التكنولوجي) مع دول الكومنولث؛ يختص بتدريب القواعد البشرية في دول الكومنولث، إلى جانب إنشاء معامل لصنع الأدوية ومراكز تجارية دائمة. أما الأزهر فقد عقد بروتوكولات مع مؤسسات دينية في بعض دول المناطق، وأعلن عزمه على إنشاء جامعة إسلامية في طشقند ومركز إسلامي في بخارى، إضافة إلى إنشاء مجمع إسلامي في ألماآتا. أما العلاقات الثقافية بين السعودية وبعض الدول الإسلامية في مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين؛ فقد تنوعت لتشمل المنح الدراسية، وبناء المساجد وتجديدها، وإنشاء المدارس وتجهيزها، ومساعدة البعثات الدينية، وإرسال المصاحف، وتتولى ذلك كله رابطة العالم الإسلامي، وهيئة الإغاثة الإسلامية، وغيرهما من الهيئات، وافتتحت دولة الكويت عدة مدارس في بعض الدول الإسلامية.

وإذا كان السبيل الثقافي الديني الذي يشكل مدخلاً مناسباً لعلاقات الدول العربية مع دول المناطق المذكورة لا يلقى مزاحمة أو منافسة من دول العالم غير الإسلامي؛ فإن هذا السبيل على الرغم من أهميته والقدرات

الكامنة فيه؛ لم يعد كافياً في ظل الأوضاع الاقتصادية لدول المناطق ليكون سبيلاً وحيداً لتحقيق موقع مناسب للمصالح العربية؛ ذلك أن إقامة علاقات تعاون اقتصادي؛ وتبادل تجاري، وتمويل استثماري، وتدريب خبرات فنية.. وما سوىٰ ذلك من مجالات التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي؛ أصبحت ضرورة حيوية لمد جسور التواصل بين الدول العربية ودول هذه المناطق؛ لتكون هذه المناطق ـ وبخاصة منطقة وسط آسيا ـ امتداداً طبيعيّاً لمنطقة الشرق الأوسط؛ بحيث تشكل المنطقتان موئلاً استراتيجيّاً واحداً للكتلة الإسلامية المركزية، ونشير هنا إلىٰ أن تركيا وإيران؛ فإنهما إذ ولجتا المدخل الثقافي الديني؛ فقد ولجتا في الوقت نفسه المدخل الاقتصادي أيضاً.

وإذا كان بعض رؤساء الدول الإسلامية في وسط آسيا والقوقاز وقزوين قد زاروا بعض الدول العربية؛ فإن العلاقات بين الدول العربية وهذه الدول الإسلامية لم تبلغ بعدُ المستوىٰ المطلوب في مختلف المجالات، وهنا لا بد من الإشارة إلىٰ أن السلوك الروسي والأمريكي يسعىٰ إلىٰ الحد أو منع ما يمكن أن يُسَمَّىٰ (التسرب الإقليمي)، سواء حدث هذا التسرب من قِبل دول هذه المنطقة أو من قِبَل الدول العربية.

٢ ـ إيران:

يمكن القول: إن إيران هي الدولة ذات الدور الأقل تأثيراً في شؤون وسط آسيا والقوقاز وقزوين؛ بسبب سياسة الاحتواء والعزل الدولي التي تفرضها الولايات المتحدة علىٰ إيران، علىٰ الرغم من أن أذربيجان شيعية المذهب، وأن لإيران شاطئاً علىٰ بحر قزوين. وإذا كان لإيران من تأثير في أرمينيا فلأن المصالح الاقتصادية والحسابات المتعلقة بالجغرافيا السياسية هي التي كان لها السيطرة علىٰ المواقف والسياسات.

ولقد امتد النفوذ الإيراني في وسط آسيا إلىٰ طاجيكستان؛ بسبب التفاعل الإسلامي بين البلدين دينيّاً وثقافيّاً ولغويّاً، إضافة إلىٰ الحدود الطويلة بين إيران وتركمانستان. ويلاحظ أن السياسة الإيرانية في دول مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين كانت، ولا تزال، معتدلة، هذا علىٰ الرغم من أن معايير الجودة الاقتصادية تشير إلىٰ أن تصريف النفط والغاز من وسط آسيا؛ ينبغي أن يكون بطريق الخليج العربي، وذلك بمد خطوط الأنابيب بين إيران وكل من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، غير أن الولايات المتحدة لا تزال تقدم الحسابات السياسية علىٰ الحسابات الاقتصادية، وبخاصة إذا كانت إيران هي مصب النفط والغاز، مع العلم أن هناك ضغوطاً علىٰ الإدارة الأمريكية كي تعدل موقفها هذا.

ومن المعروف أن إيران سارعت إلىٰ الاعتراف باستقلال الجمهوريات المتولدة عن تفكك الاتحاد السوفييتي آخذة بعين الاعتبار احتمال كون هذه الدول الجديدة سوقاً للمنتجات الإيرانية، إضافة إلىٰ العامل العسكري؛ حيث كانت إيران تتطلع إلىٰ الحصول علىٰ أسلحة غير تقليدية واستقدام الخبراء والعلماء، وأحيت في الوقت نفسه منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) المؤلفة من إيران وباكستان وتركيا، وكانت هذه المنظمة توقفت عن العمل منذ عام ١٩٧٩م، ثم عادت إلىٰ الاجتماع في طهران في ١٥/ ٢/ ١٩٩٢م؛ حيث ضمت إلىٰ عضويتها

الجمهوريات الإسلامية الجديدة في وسط آسيا والقوقاز، وقد سعت إيران إلى أن تكون المنظمة القديمة الجديدة، منظمة اقتصادية إقليمية بين الدول الأعضاء؛ تسعى إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

عملت إيران في الوقت نفسه على إنشاء «منظمة بحر قزوين» التي تضم روسيا الاتحادية، وإيران، وأذربيجان، وتركمانستان، وكازاخستان؛ بقصد التنسيق والتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين لاستغلال ثروته وتنظيم الملاحة الداخلية فيه، وافتتحت إيران في ١٣/ ٥/ ١٩٩٦م خط سكة حديدية يربطها بوسط آسيا، ويفتح الطريق أمام نقل منتجاتها، كما دعت لتأسيس منظمة للغة الفارسية تضمها وطاجيكستان وبعض الفئات الأفغانية؛ بهدف تحقيق التقارب بين الناطقين بالفارسية.

٣ ـ تركيا:

يبدو ـ بصورة عامة ـ أن جمهوريات وسط آسيا لا تمانع في التعامل مع تركيا؛ بسبب اللغة والتاريخ المشترك، بيد أن هذه البلدان لا تزال ترفض الانتساب إلى (العالَم التركي) على النحو الذي كانت تروِّج له تركيا؛ لأن ذلك من وجهة نظر تلك البلدان قد يحرمها من فرصة الانفتاح على العالم، كما أنه قد ينطوي على مخاطر الانتساب إلى مفهوم الأخ الأكبر، ولهذه البلدان تجربة مع الاتحاد السوفييتي السابق؛ لا بد من أخذها بالحسبان.

وقد اتضح هذا في رفض ثلاث دول من وسط آسيا التوقيع على البيان الختامي لأول مؤتمر قمة للدول الناطقة بالتركية (العالَم التركي) عُقد في أنقرة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢م.

قد خشيت الدول الثلاث من أن تقسيم منطقة وسط آسيا على أسس دينية وعرقية قد يحرم دول المنطقة من ميزة التكامل مع بقية دول العالم.

وكانت تركيا أعلنت اعترافها الرسمي بالجمهوريات الناجمة عن انحلال الاتحاد السوفييتي، وذلك منذ ١٧/ ١٢/ ١٩٩١م، وهدفت إلى ملء الفراغ الذي يخلفه هذا الانحلال، فسعت إلى وقف امتداد الأصولية الشيعية الناجمة عن النفوذ الإيراني، وقد شجعت الولايات المتحدة هذا التوجه بناءً على أن تركيا دولة ديمقراطية علمانية ذات نظام اقتصادي مبني على اقتصاد السوق، كما أن النفوذ الإيراني يهدف إلى تهديد المصالح الأمريكية، كما هدفت إلى تحقيق فوائد اقتصادية بفتح أسواق جديدة أمام المنتجات التركية.

أقدمت تركيا على تشكيل تجمُّع للدول الناطقة باللغة التركية، عُقد مؤتمره الأول في أنقرة ١٩٩٢م، وهو تجمع يضم إلى جانب تركيا كلاً من تركمانستان، كازاخستان، قيرغيزستان، أوزبكستان، أذربيجان، وقد هدفت المؤتمرات التي عقدها هذا التجمع في أنقرة، وإستانبول، وبشتيك، وطشقند؛ إلى بحث التعاون بين تركيا وهذه الدول، وبخاصة في المجال الاقتصادي.

وفي حين رأت تركيا أن منطقة وسط آسيا مجالها الحيوي؛ كانت روسيا الاتحادية تنافسها في ذلك وترىٰ أنها ذات حق، وأن دول هذه المنطقة أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، وهذا ما دفع روسيا الاتحادية في تموز / يوليو ١٩٩٣م إلىٰ تكوين اتحاد سلافي لمحاربة المحاولات التركية لملء الفراغ في المنطقة، وخنق الحكم التركي، والقضاء علىٰ أمل الرئيس الراحل التركي تورجوت أوزال بشأن بناء العالم التركي من الأدرياتيكي حتىٰ سور الصين.

وفي مواجهة هذه المنافسة، وبخاصة فيما يتعلق بنقل نفط وسط آسيا وبحر قزوين؛ اتخذت تركيا إجراءات لتنظيم الملاحة في مضيق البسفور، والواقع أن العلاقات بين البلدين، (روسيا الاتحادية، وتركيا) تتجاوز هذا الخلاف، إلىٰ قضايا خلافية أخرىٰ؛ مثل قضية ناجورنو كاراباخ، والقضية القبرصية، والدعم الروسي لليونان، وقضية الحرب الروسية في شيشينيا.

ويمكن القول: إن السياسة التركية تجاه وسط آسيا تتأثر بالعوامل الآتية:

١ ـ نمط العلاقات بين تركيا وروسيا الاتحادية وإيران.

٢ ـ الحدود التي ترسمها الولايات المتحدة لهذه العلاقات.

٣ ـ نظام الحكم في تركيا.

٤ ـ قدرة النظام الاقتصادي التركي علىٰ المنافسة.

٤ ـ (إسرائيل):

تتخفىٰ (إسرائيل) في دخولها إلىٰ مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين في عباءة الولايات المتحدة، وكان التحرك الإسرائيلي في هذه المناطق ـ ولا يزال ـ ذا أهداف استراتيجية تنبعث من الصدام بين العالم الإسلامي المؤيد لمقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي، وأنصار ذلك الصدام الذي أخذت عناصره تتشكل واحداً تلو الآخر علىٰ مدىٰ الأعوام السابقة، وبخاصة بعد أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن وتلك الهجمة العدوانية الأمريكية الأوروبية علىٰ الإسلام والمسلمين تحت راية «محاربة الإرهاب».

ولأن العالم الإسلامي كان ولا يزال الرديف الطبيعي المناصر للعالم العربي في صراعه ضد الصهيونية والاحتلال؛ فقد كان من المتوقع أن تهرع (إسرائيل) إلىٰ أرض الاتحاد السوفييتي المنهار لتأخذ نصيبها من غنائم الحرب، وبخاصة أن (إسرائيل) وقفت إلىٰ جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وأدت دورها بوصفها قوة استعمارية، وهكذا فتحت الأبواب أمام (إسرائيل) لتنشط اقتصادياً وعلمياً وتقنياً (تكنولوجياً) واستثمارياً في الجمهوريات الإسلامية وسائر الدول الأخرىٰ التي خلفت الاتحاد السوفييتي المنحل، وذلك من خلال اتفاقيات عقدتها مع الولايات المتحدة، تقضي بإنشاء شركات مختلطة بينهما، وتعمل في أراضي ذلك العالم

الجديد، ولهذا زار وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في عام ١٩٩٩م كلاً من كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان؛ بهدف فتح أسواق جديدة للمنتجات الإسرائيلية، والمساعدة على محاربة الحركات الإسلامية، وتنظيم التعاون الاقتصادي، والتجاري، والفني، ويدخل في إطار ذلك إطلاق (إسرائيل) قمراً صناعيّاً من كازاخستان.

ولا يخفى أن التحرك الإسرائيلي يهدف إلى توهين أي توجه إسلامي يمكن أن تنميه الدول العربية والدول الإسلامية، وبخاصة تركيا وإيران، والغرض هو شد دول مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين نحو الغرب، وإضعاف ربطها بالصراع العربي الإسرائيلي، أو مجاله الأوسع وهو النزاع الإسلامي الصهيوني، كما يهدف التحرك الإسرائيلي إلى مواجهة أي محاولة إسلامية للاستفادة من الخبرات النووية والصاروخية التي تتوافر في بعض دول المنطقة، في حين أن (إسرائيل) تسعى لدى كازاخستان لشراء كمية من اليورانيوم المخصب؛ بهدف استخدامها في المفاعلات النووية. وقد تعاقدت (إسرائيل) مع بعض دول المناطق المذكورة من أجل أن تنشئ فيها شبكات اتصالات سلكية ولا سلكية، وكذا في مجال شؤون الري، والزراعة، والتنقيب عن النفط، وإنتاج مواد غذائية، وقد أقامت بعض تلك الدول علاقات دبلوماسية مع (إسرائيل) وأقامت لها سفارات في تل أبيب. إضافة إلى سعي (إسرائيل) إلى استقطاب عشرات من العلماء والمهندسين والتقنيين في مجالات الذرة، والأسلحة النووية، وأبحاث الفضاء، ولهذا زار وفد من الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم بعض دول المنطقة، وبحث شؤون تبادل العلماء، وتدريب الملكات العلمية، وتبادل المنح الدراسية، وإلى جانب هذا النشاط الإسرائيلي العلمي نشطت السوق التجارية للسلاح الإسرائيلي؛ إذ قامت وفود عسكرية إسرائيلية بزيارة بعض دول المنطقة.

ثامناً: وضع الأمة الإسلامية في إطار الصراع في هذه المنطقة

ما أن زال الحكم السوفييتي عن الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا والقوقاز وقزوين؛ حتى ثبت أن الفترة الطويلة التي قضاها الحكم الروسي ثم السوفييتي في القضاء على تأثير الإسلام في الشعوب المسلمة لتلك المناطق، أو في التقليل من تأثيره بوصفه عنصراً مهماً من عناصر الهوية الفردية والجماعية؛ كانت فترة جهود غير ناجحة. وعلى الرغم من أن برامج وسياسات تلك الدول منذ تفكك الاتحاد السوفييتي واستقلالها كان يتم إعدادها وتقديمها من قِبَل نُخَب سياسية علمانية؛ فسرعانَ ما أدركت هذه النُّخَب أن الإسلام ظل مقوماً أساسيّاً من مقومات الحياة الاجتماعية الثقافية؛ لذلك اتجهت هذه النُّخَب نحو استغلال الإسلام كأداة سياسية.

وهذا ما دفع بعض القادة الإقليميين إلى إضافة بُعد إسلامي إلى سياستهم وبرامجهم؛ لذلك سعت روسيا الاتحادية وغيرها من القوى العالمية نحو الحد من ظهور نُظُم ذات توجه إسلامي.

وقد أدت هذه الحالة إلى ظهور تحديات جديدة أمام الهوية الإسلامية لدول هذه المنطقة، وبخاصة بعد الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة في أفغانستان ٧ / ١٠/ ٢٠٠١م لمحاربة الإرهاب؛ إذ ظهر التوجه الفكري في الولايات المتحدة وأوروبا؛ نحو تصور وجود رابطة ما بين الإسلام والمسلمين من جهة، وبين الإرهاب والتطرف من جهة أخرى، حتى بلغ الأمر حد الشك والعداء للإسلام والمسلمين، واستعادة صورة الحروب الصليبية إلى الذاكرة، على الرغم من التأكيدات المتتالية التي تبرئ الإسلام والمسلمين من تهمة الإرهاب والتطرف، وعلى الرغم من عدم الإشارة أو الاعتراف بأن الحالة في فلسطين هي حالة احتلال ومقاومة مشروعة لهذا الاحتلال، وأن الأمة الإسلامية إذ تدعم هذه المقاومة؛ فإنها تستند إلى القانون الدولي وإلى قرارات الأمم المتحدة، وهي تتمسك بالحلول العادلة للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد أصبحت صورة الأمة الإسلامية في الفكر العالمي المعاصر مرادفة للإرهاب والتطرف، ويبدو أن المسلمين المعاصرين لم يُحسنوا قراءة الواقع من حولهم، مع أن القراءة الجيدة لذلك الواقع هي الخطوة الأولى للخروج من تلك الصورة التي ظُلمت الأمة الإسلامية فأُلْصِقَتْ بها، لقد اختزل المسلمون مفهوم الجهاد في حمل السلاح والذهاب إلى القتال فقط، وبذلك فصلوا ذلك الارتباط الوثيق بين الوسيلة والغاية؛ أي بين السبب والمسبب، في حين أن لمفهوم الجهاد وظيفة عقدية واجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية شاملة، ولكن وسائله كثيرة غير متناهية لا محددة، وفي جميع الأحوال؛ فإن حماسة القلوب في الجهاد لا تنفصل قط عن عقلانية الأداء؛ ذلك أن العقل الرومانسي الحالم بعيد جداً عن روح الجهاد، ويعني هذا أنه تصعب مواجهة الصورة التي رسمها الفكر العالمي المعاصر للإسلام والمسلمين إلا بقوى إسلامية ذات وزن دولي مكافئة للقوى المادية، وهي كثيرة ومتنوعة.

وسيكون نوعاً من التكرار الدعوة إلىٰ رصّ الصفوف التي تفرقت من أجل تطوير وضع الأمة الإسلامية؛ في إطار التنافس التصارعي الذي يشتد في مناطق وسط آسيا والقوقاز وقزوين، وسيظل يشتد حتىٰ تنفرد بعض القوىٰ الدولية بالتأثير في تلك المناطق، وهي في جميع الأحوال قوىٰ غير إسلامية.

المراجـــع

- باللغة العربية:

١ - د. عبيد سرور العتيبي: جمهورية طاجيكستان بين الصراع والتنمية، مجلس التعاون الخليجي، جامعة الكويت، ٢٠٠١م.
٢ - محمد الأرناؤوط: بعض قضايا العالم الإسلامي في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ٢٠٠١م.
٣ - ديان سميث: فتح صندوق الشرور: الإثنية والقوة العسكرية في دول آسيا الوسطى، ترجمة العميد المتقاعد نافع أيوب لبس، مركز الدراسات العسكرية، دمشق ١٩٩٩م.
٤ - مجموعة باحثين: الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، البعثة الثانية، الرياض ١٩٩٩م.
٥ - مجلة «شؤون عربية»، القاهرة، الأمانة العاملة لجامعة الدول العربية، أعداد مختلفة.
٦ - مجلة «الأرض»، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، أعداد مختلفة.
٧ - جريدة «الحياة» لندن، أعداد متفرقة من عام ١٩٩٢م إلى عام ٢٠٠٢م.
٨ - مجلة «التعاون»، يصدرها مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٩ - جريدة «الرأي العام» الكويت، أعداد متفرقة.
١٠ - علاء أبو زيد (محرر) (الحركات الإسلامية في آسيا)، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة ١٩٩٨م.
١١ - محمد نور الدين: تركيا في زمن التحول: قلق الهوية وصراع الحضارات، رياض المريسي للكتب، لبنان بيروت، ١٩٩٧م.
١٢ - حبيب غانم: حرب الألفية الثالثة: نفط قزوين ومآرب أخرى، دار المنهل اللبنانية، بيروت ٢٠٠٢م.
١٣ - نشرة مركز الدراسات العسكرية، أعداد مختلفة للعامين ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، دمشق.
١٤ - مجموعة من الباحثين: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الدراسات؛ للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠٠٢م.
١٥ - مجلة «السياسة الدولية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أعداد مختلفة.
١٦ - مجلة «الفكر العسكري» الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، دمشق، أعداد مختلفة.
١٧ - مجموعة باحثين: حال الأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩م.
١٨ - مجموعة باحثين: الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد، الدوحة ٢٠٠٠م.
١٩ - وليم وولفورث: استقرار عالم القطب الواحد (ترجمة) مركز الإمارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠٠٢م.
٢٠ - مايكل كلير: الحروب على الموارد (ترجمة)، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٢م.

- باللغتين الإنجليزية والفرنسية:

1 - Chen yurong: new Tew tendency of raitegietion in the commenellth of indetendenk states, chinec intitute of international studies, 2 / 1997.

2 - Amalendn Misra: Shanghai 5and the emerging alliance in central asia suruey, vol 20, no, 3,2001.

3 - The International institute for stratogie studies survival revew 1990 2002, London.

4 - The Inter ins stra stu llss: The Militory Balance 2002 2003, London, 2002.

5 - Bernard Levis: Rethinking the Middle east, foreign Affairs, Fall 1992.

6 - Royhuel Israel: return to tho sauree: The refullies of ceutral asia and the middle east, central asian suruey, vol, 13, no, 2, 1994.

7 - Anouhiravan ehteshami and emma c. mushy: The non aral middle east and the coucasian central asian repulics: Iran and Israel, international Relations review, vol, 12, no,1, 1994.

8 - Cardeliar sergy et Biatrice didiat: l'etat mend 2003, le decoverte, paris 2002.

9 - Mohiaddin mesbahi: Russian foreign policy and security in central Asia and the Coucasus, central asian suruey vol, 12, no. 2, 1993.

10 - Shireen t. hunter: The muslin repullics of the former souet union, the washington quarterly, summer 1992.

11 - Revue "defense national" Paris, plusiers numeros.

12 - Revue "geopolitique" Paris, Pltsreurs numeras.

13 - Revue "politique etiangere" Paris, paris, plusieurs numeros.

14 - David w. lesch editor : The middle east and the United states, New York, 2002.

15 - Fred Halliday: Two hours that shook the world, saqui books, London 2002.

16 - Emmanual todd: apres l'Empire: essai sur la decomposition of systeme americain. Gollimord, Paris 2002.

17 - Jeon - Francais revel: l'obsessian ante - americaine, plon, Paris 2002.